JOURNAL OF UNIVERSITY OF BABYLON
For Pure and Applied Sciences (JUBPAS)

ARTICLE
Vol.29; No.1. Jan-April | 2021

The Role of Mandatory Accounting Disclosure in the Efficiency of Investment Decisions an Applied Study on Sample of Commercial Bank

Fadhel Allah Ahmed Abed AL-Habeeb[1*], Shehlaa Neamah Annon [2]

1Alfurat Al Awsat university of Technology, collage of administrative technology, accounting department, **fadhelallah@atu.edu.iq**, , Al Najaf , Iraq.
2Alfurat Al Awsat university of Technology, collage of administrative technology, accounting department, **Shahlaa.2001@gmail.com**, , Al Najaf , Iraq.
*Corresponding author email: **fadhelallah@atu.edu.iq**,

Received: 15/2/2021 **Accepted: 31/3/2021** **Published: 14/4/2021**

Abstract

This paper aims to identify the role that accounting disclosure plays and its influence on the efficiency of investment decisions, and how to address the problem facing banks, and the sample of the research, which is the spread of the principle of preservation and non-accounting disclosure. The data and information are for the stakeholders and thus reflect negatively on the decision maker in making the decision. Effective investment. According to the application of the research hypothesis and the research objectives, a questionnaire form was developed consisting of three axes the first axis traded with the demographic distribution of the sample and the second axis included the dimensions of the accounting disclosure, while the second axis included the dimensions of the accounting disclosure. Third, it included the dimensions of effective investment decisions, where the five-dimensional Likert scale was used to measure the research variables and the model was distributed to the research sample, and out of 38 employees, 35 employees were recovered, and thus the response was 92%, where statistical methods such as correlation and regression coefficient were used to measure the relationship and impact. Between search variables using spss program in data analysis. In addition, efficiency of investment decisions, that is, every time a bank discloses its financial information, more decision-makers can make effective decisions. The researcher recommended that banks publish their lists periodically and honestly, expressing their true financial reality, and not tampering with numbers to increase the degree of disclosure in order to make various decisions.

Key words :
Accounting disclosure, investment decisions

Citation:

Fadhel Allah Ahmed Abed AL-Habeeb[1*], Shehlaa Neamah Annon[2], The Role of Mandatory Accounting Disclosure in the Efficiency of Investment Decisions An Applied Study on Sample of Commercial Bank. Journal of University of Babylon for Pure and applied science (**JUBPAS**). Jan-April, 2021. Vol.29; No.1; p:40-55.

JOURNAL OF UNIVERSITY OF BABYLON
For Pure and Applied Sciences (JUBPAS)

ARTICLE
Vol.29; No.1. Jan-April | 2021

دور الإفصاح المحاسبي الالزامي في كفاءة القرارات الاستثمارية

دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية في بابل

م.م. فضل الله احمد عبد [1*]، م.م. شهلاء نعمة عنون[2]

1 الكلية التقنية الادارية ,جامعة الفرات الاوسط التقنية ,قسم المحاسبة fadhelallah@atu.edu.iq، النجف، العراق

2 الكلية التقنية الادارية ,جامعة الفرات الاوسط التقنية ,قسم المحاسبة Shahlaa.2001@gmail.com، النجف، العراق

Received: 15/2/2021 **Accepted:** 31/3/2021 **Published:** 14/4/2021

الخلاصة

يهدف هذا البحث الى معرفة واهمية الافصاح المحاسبي واثرة على كفاءة القرارات الاستثمارية حيث جاء لمعالجة الإشكالية التي تعاني منها المصارف عينة البحث والتي تتمثل بشيوع مبدأ التحفظ وعدم الافصاح عن البيانات والمعلومات المحاسبية لأصحاب المصلحة وبتالي تنعكس سلبا على متخذ القرار في صناعة القرار الاستثماري الكفؤ. ولأثبات فرضية البحث واهداف البحث تم اعداد استمارة استبيان مكونه من ثلاث محاور المحور الاول تناول التوزيع الديموغرافي للعينه والمحور الثاني تضمن ابعاد الافصاح المحاسبي اما الثالث فقد تضمن ابعاد القرارات الاستثمارية الكفؤة حيث تم استخدام مقياس (Lekert) الخماسي لقياس متغيرات البحث كذلك تم توزيع الاستمارة على عينة البحث والبالغة (38) موظف وتم استرداد (35) وبذلك كانت الاستجابة (92%) حيث تم استعمال بعض الاساليب الاحصائية مثل معامل الارتباط والانحدار لقياس العلاقة والاثر بين متغيرات البحث بواسطة استعمال برنامج spss في تحليل البيانات وقد تم التوصل الى مجموعة من النتائج كان اهمها هنالك علاقة ارتباط وتأثير بين مستوى الافصاح المحاسبي و كفاءة القرارات الاستثمارية في المصارف عينة الدراسة اي كلما افصح المصرف عن معلوماته المالية كلما تمكن اصحاب القرارات باتخاذ قرارات كفؤة واوصى الباحث على ضرورة الزام المصارف بنشر قوائمها بصفة منتظمة وصادقة تعبر عن المركز المالي الحقيقي لها، وعدم التلاعب بالأرقام للرفع من درجة الإفصاح لاتخاذ مختلف القرارات.

الكلمات المفتاحية:

الافصاح المحاسبي الالزامي ,كفاءة القرارات الاستثمارية

Citation:

Fadhel Allah Ahmed Abed AL-Habeeb[1*], Shehlaa Neamah Annon[2], The Role of Mandatory Accounting Disclosure in the Efficiency of Investment Decisions an Applied Study on Sample of Commercial Bank. Journal of University of Babylon for Pure and applied science (**JUBPAS**). Jan-April, 2021. Vol.29; No.1; p:40-55.

المقدمة

تتسم البيئة المعاصرة لمنظمات الاعمال بالتعقيد الشديد وسرعة التغيير حيث تواجه تحديات مختلفة ومنها ما يتمثل بتوفر المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات والتي تعتبر عنصرا حاسما في ظل عصر المعلومات للمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة ,ومن المعروف ان الافصاح الاجباري عن المعلومات لم يعد كافيا في هذا المجال وتحديدا في ظل اتساع تباين المعلومات بين المستثمرين وادارة الشركات او المستثمرين فيما بينهم والحاجة لدعم كفاءة السوق المالية وضمان المعاملة المتوازنة بين المتعاملين في السوق مما استدعى الحاجة لتشجيع المنظمات للكشف عن المزيد من المعلومات بشكل الزامي للأطراف التي تفتقر الى تلك المعلومات والذي ستنعكس اثارة في تحسين اداء السوق المالية ومن المعروف ايضا ان انخفاض اللاتماثل في المعلومات يمكن ان

يتحقق من خلال الابلاغ والافصاح عن الارباح ذات الجودة العالية والذي يعد جزءاً مهما من الاستراتيجية الشاملة للشركات في الافصاح والابلاغ المالي ويعزز جودة الارباح المحاسبية ويدعم قيمة الشركات في السوق المالية اذ انه سيخفض من عدم التأكد لدى المستثمرين حول توزيع التدفقات النقدية المستقبلية للشركات وتقييمها

من أبرز الحاجات التي تستعمل بها البيانات المالية المفصح عنها نجد ان القرار الاستثماري من أهم القرارات التي تعطيها المنظمة اهتماماً خاصاً، لأنه محور ارتباط القرارات المالية الأخرى، بناءً عليها يتم اتخاذ قرار التمويل الذي يتم بموجبه تحديد هيكل التمويل اللازم للاستثمار أو توجيه الاستخدام الأمثل لمصادر التمويل المتاحة، وهو قرار يسعى بطبيعة الحال إلى الحصول على أرباح طويلة الأجل أو قصيرة الأجل (حسب نوع الاستثمار الموجه نحوه). لذلك، فإن توجه قرارات المستثمر يتطلب بالضرورة أن تتضمن البيانات والتقارير المالية المستخدمة في هذه العملية معلومات محاسبية تتميز بخصائص نوعية محددة تضمن جودتها في العملية الموجهة إليها.

بناءً على ما تقدم جاء هذا البحث لدراسة الافصاح المحاسبي الالزامي واثره على تحسين جودة القرارات الاستثمارية في فروع المصارف التجارية حيث جاء بأربعة مباحث يدرس المبحث الاول "منهجية البحث, ثم المبحث الثاني الاطار الفلسفي للبحث اما المبحث الثالث تناول الجانب التطبيقي للبحث واخيرا المبحث الرابع يدرس اهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليهما البحث.

المبحث الاول

منهجية البحث

اولا: مشكلة البحث

يحتاج المستثمرون إلى بيانات ومعلومات تساعدهم على صناعة "القرارات الاستثمارية"، وتأتي هذه البيانات والمعلومات من عدة مراجع أهمها البيانات المالية، ووجد الفحص الأولي أن المصارف العراقية على اختلاف أنواعها لا تقديم البيانات والمعلومات الكافية وهو ما يعبر عن الظروف المالية لهذه البنوك، والتي يمكن أن تؤدي إلى وجود حالة لا توافق بالمعلومات بين الإداريين والمستثمرين، او بين المستثمرين نفسهم، لأن المعلومات داخل البنوك ليست هي نفسها المعلومات المتاحة لأصحاب المصلحة مما يؤدي إلى عدد من الآثار السلبية، بما في ذلك اتخاذ قرارات خاطئة من جانب المستثمرين والمستخدمين لهذه المعلومات، يمكن أن يؤدي ذلك إلى فقدان ثقة المستثمرين في البنوك، مما قد يؤدي إلى الفشل في السوق او الافلاس. مما سبق يمكن الإدلاء عن اشكالية البحث بطرح الأسئلة التالية:

1. هل يوجد مستوى عال من الإفصاح الإلزامي في المصارف عينة البحث ؟
2. هل يوجد تفاوت بين مستوى الإفصاح الإلزامي بين المصارف عينة البحث ؟
3. ما طبيعة العلاقة بين الإفصاح الإلزامي وجودة القرارات الاستثمارية في المصارف عينة البحث؟

ثانيا: اهمية البحث

تتجسد اهمية البحث في تقديم جانبا نظريا وعمليا يخدم الباحثين والتطبيق العملي من خلال تحليل العلاقة بين الافصاح الالزامي وجودة القرارات الاستثمارية, اذ ان النتائج العلمية ستساعد في القاء الضوء على المقومات الاساسية التي تدعم وتعزز قيمة المصارف وقد تدعم كفاءة السوق, مساعدة المصارف عينة البحث بشكل خاص والشركات المدرجة اسهمها في سوق العراق للأوراق المالية بشكل عام في معرفة الطريقة المناسبة التي يمكن من خلالها تحديد البنود ذات الطبيعة الاجبارية في الافصاح فضلا عن معرفة الدور الذي يلعبه الافصاح في الأثر على القرارات الاستثمارية في المصارف التجارية هذا من جانب ومن جانب اخر تقييم جودة الارباح المحاسبية للمصارف عينة البحث

ثالثا: اهداف البحث

يحاول البحث الوصول الى الأهداف التالية: -

1- قياس مستوى الإفصاح الإلزامي للمصارف عينة البحث.

2- قياس مستوى جودة قرارات الاستثمار في المصارف عينة البحث.

3- الوقوف على طبيعة العلاقة بين الإفصاح الإلزامي ونوعية قرارات الاستثمار في المصارف.

4- دراسة طبيعة العلاقة بين تأثير الإفصاح الإلزامي على جودة قرارات الاستثمار في المصارف عينة البحث.

رابعا: فرضيات البحث

1- فرضية الارتباط الأساسية

"توجد علاقة ارتباط" ذات دلالة معنوية احصائية بين الافصاح المحاسبي الالزامي وجودة القرارات الاستثمارية على المستوى الاجمالي.

2- فرضية التأثير الأساسية

يوجد تاثير ذو دلاله معنوية احصائية لمستوى الافصاح المحاسبي الالزامي على جودة القرارات الاستثمارية على المستوى الاجمالي

خامسا: أساليب جمع البيانات وتحليلها

اعتمد البحث على الاستبيان لاستحصال على البيانات الخاصة بالجانب العملي و اشتملت الاستمارة في شكلها النهائي على ثلاثة أجزاء، الجزء الاول الخاص بمعلومات الافراد المستجيبين الذي أجرى عليهم البحث ، اما الجزء الثاني فضم المقاييس الخاصة بمستوى الإفصاح المحاسبي وتم الاعتماد في اعدادها على مقياس [1] اما الجزء الثالث يتعلق بالفقرات التي تقيس كفاءة القرارات الاستثمارية وتم اعتماد على مقياس [2] بعد اجراء بعض التعديلات لكي تناسب مضامين البحث.

سادسا: وصف عينة البحث

تبنى البحث الأسلوب الوصفي – التحليلي في اختبار فرضيات البحث ووصف البيانات المتعلقة بعينة البحث والأسلوب التحليلي في تحليل البيانات وايجاد النتائج حيث تمثلت عينة البحث باختيار (38) موظف ضمن العاملين في فروع المصارف التجارية في بابل وتم توزيع استمارة الاستبيان عليهم واعيد منها (35) اي نسبة استجابة بلغت (92%)

المبحث الثاني

(علاقة الافصاح المحاسبي بالقرارات الاستثمارية نظرياً)

المطلب الاول: الافصاح المحاسبي

تمهيد

ان مصطلح الافصاح المحاسبي هو ناتج عن الفصل بين ملكية الشركة وادارتها وهذا الانفصال الذي ولد فجوة بين المساهمين الذين يمتلكون المنظمة وبين الارقام المحاسبية التي تبين المركز المالي للمنظمة ونتائج اعمالها التجارية خلال فترة زمنية معينة لذا توجب تصوير ميزانية المنظمة وطباعتها ونشرها لأتاحه الفرص لهؤلاء المالكون للاطلاع على المركز المالي ونتاج اعمالها من ارباح وخسائر.

اولاً: مفهوم الافصاح المحاسبي

تعددت التعاريف المرتبطة بالإفصاح المحاسبي، فقصد عرف الافصاح المحاسبي على انه " تسليط الضوء على جميع المعلومات التي قد تؤثر على موقف صانع القرار فيما يتعلق بالوحدة المحاسبية، وهذا يعني أن المعلومات تظهر في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة يفهمها القارئ دون غموض أو تظليل. [3] كما عرف على انه " عملية تسليط الضوء على المعلومات المالية، سواء كانت كمية أو وصفية، في البيانات المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول التكميلية في الوقت المناسب، مما يجعل البيانات المالية غير مضللة ومناسبة لمستخدمي البيانات المالية من الجوانب الخارجية التي لا سلطة إظهار دفاتر وسجلات الشركة [4] كما عُرف الإفصاح المحاسبي على انه "أية معلومات يتم اصدارها والتي قد تكون مالية أو كمية أو نوعية , الزامية كانت أم اختيارية ,التي يتم نشرها بطريقة رسمية أو غير رسمية [5] وعرف الافصاح المحاسبي الالزامي على انه مطلب أساسي في السوق للحصول على المعلومات التي تطلبها مختلف القوانين والهيئات التنظيمية على المستوى المحلي أو الإقليمي من خلال المنظمات المهنية أو السلطات الحكومية".[6]

من خلال ما سبق، واستناداً إلى التعريفات السابقة، يمكن وضع مفهوم بسيط يتم تلخيصه على النحو التالي: الإفصاح المحاسبي بشكل عام هو عرض البيانات والمعلومات لمستخدمي البيانات المالية، سواء كانت داخلية أو خارجية في الطريقة المناسبة من أجل تمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة داخل المنظمة

ثانيا: اهمية الافصاح المحاسبي

يشير [7] إلى أهمية الإفصاح في الكشوفات المالية لمنظمات الأعمال، حيث تعتبر منظمات الأعمال قطاعًا مهمًا في أي دولة لأنها تشكل عاملاً هامًا في ازدهار الأعمال وتقوم على الثقة في الاستثمار و الاقتصاد من خلال علاقتها الوثيقة بالهيئات التشريعية والحكومية، ومن خلال الالتزام بالتشريعات والأنظمة المفروضة عليها، وبالتالي فإن البيانات المالية للشركات مصدر مهم للمعلومات لصناع القرار الاقتصادي، حيث يساعد الإفصاح الكافي صانع القرار على اتخاذ القرارات الاقتصادية و تقييم المركز المالي وأعمال وإنجازات هذه الشركات، وفهم المواصفات والميزات الخاصة المتعلقة بطبيعة عمل هذه الشركات. يعود سبب زيادة أهمية الإفصاح في التقارير المالية للمنظمات إلى الأسباب الاتية:

1- اصدار تشريعات تضمن حقوق المستثمرين، حيث لا يوجد مبررات لإدارات الشركات المساهمة الصناعية والخدمية على التهرب من افصاح المعلومات بحجة الحرص على حماية مصالح المستثمرين.
2- التزام الشركات المساهمة من حيث شروط وأحكام الإفصاح بالأنظمة الصادرة عن جهاز الأوراق المالية والبورصة الأمريكية في البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة الأخرى المدرجة فيها.

ويرى مجلس معايير المحاسبة المالية (F.A.S.B) بان هناك أربعة أغراض رئيسة للإفصاح وهي:

1- وصف الفقرات المميزة وإعداد القياس المناسب لها.
2- وصف الفقرات التي لا يمكن تمييزها وإعداد القياس المناسب لها.
3- تقديم المعلومات التي ترافد مستخدمي القوائم المالية في تقدير المخاطر والإمكانيات الخاصة مع فقرات مميزة وغير مميزة.
4- تقديم معلومات مهمة في وقت تشح فيه المعلومات.

ثالثا: اهداف الافصاح المحاسبي

يوفر الإفصاح المحاسبي البيانات والمعلومات المالية لمستخدميه من أجل تحقيق الأهداف التالية [8]

1- العمل على توفير معايير للعناصر المتعارف عليها، على عكس الموازين المستعملة في البيانات المالية، "مثل تقدير القيمة العادلة لجميع بنود الميزانية".
2- العمل على تصوير العناصر غير المعترف بها ووضع معايير لهذه العناصر مثل الضرائب المؤجلة ووصف الضمانات التي يجب على المنظمة تحديدها مواجه الديون.
3- توفير البيانات والمعلومات المالية التي تساعد المستخدمين على تقييم المخاطر والشكوك للعناصر المعروفة وغير المعترف بها.
4- العمل على توفير البيانات والمعلومات المالية وغير المالية الهامة للمساعدة في إجراء المقارنات بين "القوائم المالية".
5- تقديم البيانات والمعلومات المالية المتعلقة بالتدفقات الداخلية والخارجية والمساعدة في تقييم الاستثمارات

رابعاً: انواع الافصاح المحاسبي

يمكن تصنيف الافصاح المحاسبي كالاتي :

1- الافصاح الشامل : يطلق علية بالإفصاح التام وهو الاصطلاح الشائع والعام في المحاسبة ويعني اعداد البيانات المالية الذي تجسد الاحداث الاقتصادية التي اثرت على الوحدة الاقتصادية في الفترة المالية وبشكل دقيق حيث ان المعلومات المعروضة تشتمل كل شيء يريده الشخص المراد تبليغه بالمعلومات لكي يتوصل الى الاستنتاجات المناسبة [9] ويعتمد الافصاح الشامل على قاعدة مهمة وهي اذا كان حذف معلومة معينة سيجعل من القوائم مضللة فينبغي الافصاح عن هذه المعلومة [3] ويتطلب هذا النوع اجراء مفاضلة بين امرين متعارضين لتحديد كمية ونوعية المعلومات المفصح عنها [10]

أ- الافصاح على قدرا كافيا من التفاصيل التي من شانها ارشاد مستخدمي القوائم المالية.

ب- اختصار وتكثيف المعلومات ليتيسر فهمها لان التفصيل الشديد في القوائم قد يترتب علية صعوبة استيعابها مع الاخذ في الاعتبار تكلفة اعداد واستخدام هذه المعلومات. مما تقدم يتضح ان هذا الافصاح اعتمد على فرضيات اربعة [11]

- هناك احتياجات مشتركة للأطراف الخارجية يمكن مقابلتها بمعلومات ملائمة عن الدخل.
- يمكن الايفاء باحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية الخارجيين عن طريق مجموعة من القوائم المالية ذات الغرض العام.
- ان اثر المحاسبة في عملية الافصاح عن المعلومات الملائمة للجهات الخارجية تحديد في القوائم الاساسية الاربعة ("قائمة الدخل ,قائمة المركز المالي, قائمة تغيير حقوق المالية ,قائمة التدفق النقدي")
- ان هذا الاسلوب لا يعد الافضل لمبدا الافصاح من وجهة النظر الاقتصادية وذلك بمقارنة الكلفة مع المنفعة.

2- الافصاح الكافي :يتمثل في تحديد الحد الادنى الملزم توافره من المعلومات المحاسبية في القوائم بحيث يتوافق مع اهداف القوائم المالية غير المضللة وينصرف الى اعداد البيانات لتصور الاحداث الاقتصادية لفترة ماضية ويجب ان تحتوي على معلومات كافية نافعة ليست مضللة [12] ومن الناحية العملية لا يمكن توفير المستوى المثالي للبيانات لأسباب عدة منها عدم الالمام الكامل بطبيعة النماذج المختلفة والمتعددة للقرارات التي تعد المعلومات المحاسبية مدخلات لها وكذلك عدم الإلمام الكافي بمدى حساسية القرارات للبدائل المختلفة من المعلومات فضلا عن التفاوت الكبير الذي يحدث في استجابة متخذي تلك القرارات لأنماط المعلومات التي توفر لهم بدائل مختلفة من نظم القياس المحاسبي [13]

3- الافصاح العادل : ويتمثل في ايصال المعلومات بأسلوب او طريقة منهجية تشتمل وصول القدر نفسه من المعلومات الى مختلف الاطراف وبشكل متساوي وغير متحيز [14] ويهتم هذا النوع بالرعاية المتوازنة لاحتياجات الاطراف المعنية فالقوائم المالية ينبغي ان تتضمن معلومات كاملة لجعل هذه القوائم مفيدة وغير تضليلية للمستثمر حيث اعتاد مراقب الحسابات ان يعتمده عند ابداء راي غير متحفظ ويرتبط هذا المبدأ بالنواحي الاخلاقية بحيث يتم تزويد مستخدمي البيانات بكمية المعلومات المالية نفسها في وقت واحد [13]

4- الافصاح المعرفي او التثقيفي : ويدل مصطلح الافصاح المعرفي الى الاتجاه إزاء زياده كمية المعلومات المفصح عنها والتركيز على المعلومات التي تستوجب لدرجة اكبر من الخبرة في استعمالها بالإضافة للمعلومات الملائمة التي تتصف بدرجة كبيرة نسبيا من التقدير ومن ذلك التنبؤات المالية والمعلومات المرحلية او المعلومات القطاعية ويهدف الى تقديم معلومات مفيدة لأغراض اتخاذ القرارات واصبح هذا الاتجاه اكثر وضوحا بعد تأكيد مجلس معايير المحاسبة المالية في اطاره المفاهيمي على معيار منفعة المعلومات في اتخاذ القرارات وملائمتها الى جانب موثوقيتها [9]

5- الافصاح الالزامي :هو كمية المعلات التي يتم الافصاح عنها في البيانات والمحددة من قبل الهيئات المختصة وبموجب المعايير الدولية والمحلية ولكل بلد [15]

6- الافصاح الاختياري :هو تقديم معلومات اضافية اكثر من المتطلبات القانونية وعرف الافصاح الاختياري انه ذلك الافصاح الذي لا تحكمه معايير معينة او قواعد قانونية قابلة للتطبيق من قبل اطار مفاهيمي [16]

المطلب الثاني :القرارات الاستثمارية

تمهيد

يعتبر موضوع الاستثمار احد المواضيع الادارية والاقتصادية الحديثة والتي لا غنى عنها لأي مشروع استثماري سواء كان هذا المشروع قائما بالفعل او مجرد فكرة مطروحة حيث ان وظيفة الاستثمار واحدة من اهم وظائف الادارة المالية في المؤسسات المالية على اختلاف انواعها وانشطتها فهي التي تكون الاطار الفكري لاتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمارات سواء للشركة او للمستثمرين.

اولا: مفهوم القرار الاستثماري

لقد تعددت التعاريف التي تم اعطاءها للقرار الاستثماري ومن بين هذه التعاريف ما يلي

القرار الاستثماري بانه ذلك القرار الذي يتطلب قدرا من الاموال تخاطر بها الشركة اذا ما قبلت اقتراحا استثماريا [17] كما يعرف على انه ربط وتخصيص مقدار معلوم من اموال وموارد الشركة والتضحية في الوقت الحاضر استنادا على منهج رشيد مسبق للتحليل والتقسيم والمقارنة بغية تحقيق او الحصول على فوائد مناسبة يتوقع حدوثها على مدار فترات زمنية مستقبلية طويلة نسبياً [18]

عرف القرار الاستثماري على انه من القرارات التي تصدر بغرض تنفيذ استراتيجية الشركة على المدى الطويل والمدى القصير الاجل وبهدف توليد طاقات انتاجية جديدة وتطوير طاقات حالية وتوسع في خطوط الانتاج والمشاريع الجديدة [19] وعرف ايضا القرار الاستثماري على انه ذلك القرار الذي يتطلب قدرا من الاموال وموارد الشركة والتضحية في الوقت الحاضر استناد على مجتمع رشيد بغية التحقيق والحصول على عوائد مستقبلية مناسبة ويتوقع حصولها على فترات مستقبلية طويلة نسبيا [20]

ثانيا: خصائص القرارات الاستثماري

تنفرد قرارات الاستثمار بالعديد من الخصائص و السمات، و التي يمكن هيكلتها في أربع مجموعات أساسية من الخصائص، وهي على النحو التالي: [21]

1- الخصائص التي ترتبط بالبعد الزمني

إن هناك فاصل زمني واضح بين حدوث النفقة المبدئية واكتمال الحصول على العوائد المتوقعة في المستقبل، من الجدير بالذكر إلى أن الحصول على تلك العوائد لا يتم دفعة واحدة، وانما ينتشر حدوثها على مدار فترة زمنية لا تقل عن سنة، وهذا يثير مشكلة القيمة الزمنية للنقود، وبذلك فإن الخاصية للقرار الاستثماري يتفرع منها مجموعة من الخصائص ذات الصلة وهي:

أ- ترتبط قرارات الاستثمار عادة بالآجال الطويلة، لأن العوائد والمنافع المتولدة عنها لا تتحقق إلا بعد فترات زمنية معينة؛

ب- الفاصل الزمني بين وقت إنفاق الأموال لحظة اتخاذ القرارات الاستثمارية ووقت الحصول على العائد دائما ما يكون نسبيا أطول مقارنة مع الإنفاق الجاري.

ت- إن تخطيط قرارات الاستثمار هو تخطيط طويل الأجل يمتد إلى فترة زمنية طويلة

2- الخصائص التي ترتبط بظروف القرار الاستثماري

يحيط القرار الاستثماري عدد من المشاكل والظروف التي من الضروري التغلب عليها، مثل ظروف عدم التأكد والمخاطرة، ومشاكل عدم قابلية بعض المتغيرات للقياس الكمي، وكلها تحتاج إلى أسس علمية للتعامل معها، وعليه يمكن استخلاص أهم خصائص القرار الاستثماري المتعلقة بظروف القرار نفسه كما يلي:[16]

أ- إن العائد المتوقع يكون غير مؤكد الحدوث، نظرا لارتباط قرارات الاستثمار بعنصري المخاطرة وعدم التأكد و اقترانها بالمستقبل.

ب- تكمن مخاطر القرار الاستثماري في صعوبة العدول عنه دون تحقيق خسائر كبيرة، وهذا ما يتطلب المزيد من الدراسات العلمية المتخصصة والتي تكفل نجاحه بصورة سليمة في المستقبل.

ت- تواجه قرارات الاستثمار مشاكل التنبؤ بالمبيعات بسبب تقلبات مستويات الأسعار وكيفية تقدير تكاليفها للسنوات المقبلة والأرباح المحتملة، وكذا معدل تكلفة رأس المال.

3- الخصائص التي ترتبط بالهيكل التمويلي

يتميز قرار الاستثمار بأنه أكثر قرار الإدارة خطورة وأهمية، وذلك لأنه يحتوي على ارتباط مالي كبير، يترتب عليه التضحية بمبالغ ضخمة يتم انفاقها في استخدام معين، يصعب تحويلها إلى استخدام بديل دون أن يصاحب ذلك التحويل حدوث خسائر، ويمكن استخلاص أهم الخصائص المالية للقرار الاستثماري فيما يلي

أ- معظم قرارات الاستثمار تحتاج إلى مبالغ مالية ضخمة نسبيا، يخصص جزء كبير منها في

الاستثمار في الأصول الثابتة لفترة طويلة.

ب- ترتبط قرارات الاستثمار بشكل وثيق بقرارات التمويل، مما يتعين معه تخطيط هيكل التمويل الأمثل عند اتخاذ قرار الاستثمار.

ت- يتضمن القرار الاستثماري تخصيص قدر من الموارد المالية المتاحة حاليا للحصول على عوائد مغرية مستقبلا، مما يستدعي من المؤسسة ضرورة البحث على مصادر تمويلية بديلة كالاقتراض.

4- الخصائص العامة

إضافة للخصائص السالفة الذكر التي تميز القرار الاستثماري، إلا أن هناك مميزات أخرى عامة تميز القرار الاستثماري عن غيره من القرارات الأخرى، وهي:

أ- تتصف فكرة صناعة القرار الاستثماري بالواقعية؛

ب- تتأثر عملية صناعة القرار الاستثماري بالعوامل الانسانية والنفسية لمتخذ القرار؛

ت- القرار الاستثماري هو امتداد من الحاضر إلى المستقبل؛

ث- عملية اتخاذ القرار الاستثماري هي عملية مركبة من مجموعة من الخطوات والمراحل؛

ج- تتصف عملية صناعة القرار الاستثماري بالاستمرارية.

ثالثاً: مقومات القرارات الاستثمارية.

يقوم القرار الاستثماري الناجح على مقومات رئيسية تتمحور فيما يلي :[4]

1- الاستراتيجية الملائمة للاستثمار: تختلف استراتيجيات الاستثمار التي يتبناها المستثمرون، وذلك حسب اختلاف أولوياتهم الاستثمارية، وتتمثل أوليات المستثمر فيما يعرف بالمنحنى التفصيلي للاستثمارات والذي يختلف من مستثمر إلى آخر وفق ميل المستثمر للعناصر التالية: السيولة، الربحية والأمان ويعبر عادة من ميل المستثمر لعنصر الربحية بمعدل العائد على الاستثمار الذي يتوقع تحقيقه، بينما يعبر عن ميله لاتجاه السيولة والأمان بالمخاطرة التي يكون مستعدا لقبولها.

2- الأسس والمبادئ العلمية لاتخاذ القرار الاستثماري: يفترض في متخذ القرارات الاستثمارية الرشيدة مراعاة أمرين فيتمثل الأول في أن يسلك في اتخاذ القرار ما يعرف بالمدخل العلمي لاتخاذ القرار والذي يستند على ركائز محددة أهمها تحديد الهدف الأساسي للاستثمار، بتجميع المعلومات الملائمة لصناعة القرار، تخصيص العوامل المناسبة ليتم بواسطتها تعيين العوامل الأساسية أو المتحكمة في القرار وتقييم العوائد المتوقعة واختيار البديل الاستثماري المناسب، بينما يتمثل الثاني فيجدر بمتخذ القرار مراعاة المبادئ الواجب اتخاذها في القرار.

3- مبدأ تعدد البدائل الاستثمارية: يعتبر هذا القرار ركنا أساسيا من أركان القرار الاستثماري، ويستمد أصوله من حقيقة أن الزيادات النقدية المتوافرة لدى المستثمر أو المنظمة تتسم بالندرة، بينما تكون الفرص أو الآلات الاستثمارية المتنافسة على استقطاب هذه الفوائض كثيرة في معظم الأحيان، وذلك يفرض على متخذ القرار الاستثماري أن يراع هذه الحقيقة وذلك اختيار ما يناسبه ضمن عملية مفاضلة تمكنه من اختبار الأداء الاستثمارية التي تتفق مع استراتيجيته في الاستثمار.

4- مبدأ الخبرة والتأهل: إن صناعة القرار الاستثماري العقلاني يتطلب دراية وخبرة قد لا تتواجد لكل الفئات، ففي الواقع الحال توجد نمط ممن لديهم فوائض نقدية يرغبون في استثمارها، لكنهم لا يملكون الدراية أو الخبرة الكافيتين لاختيار الأداء الاستثمارية المناسبة، ويدعون بالمستثمرين السذج، والمقابل توجد فئة المستثمرين المحترفين ممن يستمتعون بالحرية والدراية الكافية التي تؤهلهم لاتخاذ القرار الاستثماري، وتوجد فئة أخرى ممن يحترفون تقديم الاستشارة والنصح للمستثمرين السذج، تدعى هذه الفئة لمحللين أو مدراء المحافظ الاستثمارية لذا يفترض المستثمرين السذج الاستعانة هذه الفئة لترشيد قرارات الاستثمارية.

5- مبدأ الملائمة: يشكل هذا المبدأ واحد من أركان الأساسية التي يفترض المستثمر مراعاً عند وضع الاستراتيجية الاستثمارية، ويطلق المستثمر هذا المبدأ عندما يقوم اختيار الاستثماري المناسب، ثم الأداء الاستثمارية المناسبة في ذلك، ويسترشد

المستثمر في تطبيقه بمنحنى تفضيله الخاص، والذي يتحدد عادة بمجموعة من العوامل منها: العمر، الوظيفة، مستوى الدخل، الحالة الاجتماعية، الحالة الصحية، ويمكن تطبيق مبدأ الملائمة في اتخاذ القرار الاستثماري في نطاق ما يعرف في عالم الأعمال وادارة الموجودات المطلوبة والتي بواسطتها يتم تحقيق المقايضة بين عنصرين العائد والمخاطرة وذلك سعيا لتحقيق أقصى عائد على الاستثمار. [22]

6- مبدأ التنويع أو توزيع المخاطر الاستثمارية: يهدف كل مستثمر إلى تحقيق عائد على استثماره، ولتحقيق هذا العائد يجب أن يتم خصم التدفقات النقدية المتوقعة من المشروع الاستثماري بموجب معدل خصم يعادل العائد المستهدف، وذلك للتوصل إلى القيمة الحالية لهذه التدفقات، فإن كان صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المخصومة موجبا يعتبر الاستثمار مجد، أما إذا كان الاستثمار سالبا فيعتبر الاستثمار غير مجد.

رابعاً: مراحل اتخاذ القرار الاستثماري

تتمحور مراحل عملية اتخاذ القرار الاستثماري في النقاط التالية [23]

1- تحديد نوعية الاستثمار

حيث يتطلب الشروع في اتخاذ قرار الاستثمار الطويل الاجل ان تقوم المنظمة بتجميع البيانات المرتبطة بالاستثمارات المتاحة وتحليلها ووضع البدائل المختلفة لاختيار افضلها ثم اختيار بدائل التنفيذ والتمويل والمشروعات الاستثمارية طويلة الاجل المتاحة هي بصفة عامة اما استثمارات جديدة اما استثمارات توسعية واستثمارات تتعلق بالإحلال و التجديد.

2- تحديد البدائل الممكنة

قد تتعدد البدائل المتاحة للمستثمر وفي هذه الحالة يجب تحديد مزايا وعيوب كل بديل (العائد والكلفة) تمهيدا للاختيار وفي حالات اخرى تنحصر الاختيارات في بديل واحد وهنا يتم تحديد التكلفة والعائد له اتخاذ قرار القبول او الرفض.

3- تحديد مزايا وعيوب كل بديل

يتم ذلك باتباع طرق التقييم موضوعية تعطي عند تطبيقها على كل بديل نتائج رقمية تعبر عن النتيجة النهائية للمقابلة بين التكلفة والعائد المرتبط بالبديل المطروح.

4- اتخاذ قرار الاستثمار

يتم ذلك من خلال نتائج المرحلة السابقة وذلك باقرار البديل الذي ينتج عنة افضل نتائج رقمية.يظهر مما سبق ان عملية الانفاق الاستثماري تتطلب تحديد بحجم نوعية الاستثمارات مع تنفيذه ومن ثم تقييم مدى جدوى المالية والاقتصادية ويلزم ذلك اتخاذ الخطوات التالية بمجرد المشروع وقبل الموافق على تنفيذه:[24]

أ- تحديد حجم التكاليف الاستثمارية اللازمة لتنفيذ المشروع المقترح.

ب- تقرير التدفقات النقدية المستقبلية للمشروع وتحديد القيمة المتبقية له بحلول نهاية عمرة الاقتصادي.

ت- تقدير وحساب حجم المخاطر المرتبطة بتحقيق التدفقات النقدية المتوقعة دون حدوث انحرافات تؤثر على جدواه المالية والاقتصادية.

ث- بناءً على تقديرات المخاطر المرتبطة بالتنفيذ ,تتولى الادارة حساب تكلفة التمويل المشروع والتي تمثل اساس حساب القيمة الحالية.

ج- استخدام احدى وسائل تقييم المشروعات تمهيد لاتخاذ القرار اما بالقبول او الرفض.

المبحث الثالث

الجانب العملي

أولا/ وصف مفردات العينة

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في فروع المصارف التجارية في محافظة بابل حيث تم اختيار عينة قدرها 38 شخص وتم توزيع استمارة الاستبيان عليهم وتم استرجاع 35 استمارة منهم، وفيما يأتي وصف تحليلي للبيانات الشخصية لأفراد مجتمع الدراسة.

جدول رقم (1)

المؤهل العلمي لعينة البحث		
	التكرارات	النسبة المئوية
شهادة الدكتوراه	2	6%
شهادة الماجستير	2	6%
شهادة الدبلوم العالي	2	6%
شهادة البكالوريوس	25	71%
اخرى	4	11%
المجموع	35	%100

ومن خلال الجدول أعلاه يتبين أن مجتمع البحث من حملة شهادة الماجستير والدكتوراه والشهادات الجامعية، ومن ثم فأن أفراد مجتمع البحث مؤهلين من الناحية العلمية لفهم أسئلة الاستبيان والإجابة عليها بشكل "علمي وموضوعي" حيث شكلت شهادة البكالوريوس نسبة 71% وشهادة الدكتوراه 6% والشهادات الاخرى 11% من حجم العينة المدروسة

جدول رقم (2)

التخصص العلمي لعينة البحث		
محاسبة	24	69%
اقتصاد	2	6%
ادارة اعمال	4	11%
اخرى	5	14%
المجموع	35	%100

يوضح الجدول أعلاه أن اغلب الافراد الذين تم استجوابهم هم من تخصص المحاسبة وهذا ما يتوافق مع صلب البحث في هذا التخصص ومن ثم قدرتهم وتمكينهم من الإجابة على أسئلة الاستبانة بوضوح حيث شكلت نسبة 69% اما الاختصاصات الاخرى حيث شكل ادارة الاعمال 11% والاقتصاد 6% والاختصاصات الاخرى 14%.

جدول رقم(3)

الخبرة العملية لعينة البحث		
من 5–اقل من 10	14	40%
من10–اقل من 15	6	17%
من 15–اقل من 20	10	29%
20 فاكثر	5	14%
المجموع	35	%100

يتبيّن من الجدول أعلاه إن معظم" أفراد العينة هم من ذوي الخبرة العالية مما يعطي دلالة على قدرة مجتمع البحث على استيعاب وفهم أسئلة الاستبيان بشكل واضح ومن ثم الإجابة عليها بشكل صحيح "حيث ان فئة 5–10 سنة شكلت 40% من حجم العينة و 20 سنة فاكثر 14%

ثانيا / تحليل نتائج الاستبيان

من اجل اثبات فرضيات البحث قام الباحث بتفسير وتحليل البيانات من خلال برنامج spss لإجراء عملية التحليل.، وتحقيق الأهداف الموضوعة في إطار البحث، وتم قياس صدق وثبات الاستبانة بمعامل الفا كروميخ وذلك لغرض اختبار وقياس درجة المصداقية (الاعتمادية) في الاستجابات الواردة عن أسئلة الاستبانة، إذ يعتمد هذا الاختبار على مدى الثبات الداخلي ودرجة الاعتمادية لأسئلة الاستبانة.

استخدم الباحث طريقة ليكرت المكونة من خمس نقاط والتي توزع من أعلى وزن له والتي أعطيت (5) درجات تمثل حقل الإجابة (موافق تمامًا) إلى أقل وزن له والذي أعطي (1) درجة واحدة لتمثيل حقل الإجابة (غير موافق تمامًا)، ومن بينها ثلاثة أوزان أخرى (4، 3، 2) لتمثيل حقول الإجابة (متفق عليها، محايدة، غير متفق عليها) بالترتيب، بعد ذلك تم عمل جداول توزيع التكراري لكل محور من البحث، وتم إعداد جداول عملية التحليل الإحصائي للحصول على المتوسطات الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية (σ) ومعاملات التباين (CV) وأوزان النسب المئوية (٪)، وذلك للتعرف على مدى الانسجام في استجابات العينة، ومن ناحية أخرى، اعتمد الباحث المتوسط الافتراضي (3) كمعيار لقياس وتقييم الدرجة التي تم الحصول عليها من خلال استجابات الأفراد، وعينة الدراسة جزء من التقييم اللفظي لأوزان الاستبيان الخمسة، مع ملاحظة أن المتوسط الحسابي الافتراضي (3) هو متوسط أوزان المقياس، أي ان:

$$3 = \frac{1+2+3+4+5}{5}$$

الجدول رقم (4) معامل الثبات للمحاور الدراسة.

معامل الثبات (طريقة ألفا كرو نباخ)		
المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرو نباخ للثبات
الافصاح المحاسبي	12	.989
كفاءة القرارات الاستثمارية	12	.934
المجموع	24	.961
المصدر: إعداد الباحث		

الجدول رقم (5) "الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف والاوزان النسبية للمتغير الافصاح المحاسبي "

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الوزن النسبي
1	التزام المصرف للوائح التي تصدرها هيئة الاوراق المالية بشأن الافصاح عن المعلومات في التقارير المالية	4.04	.978	0.242	0.010
2	اعداد قائمة دخل بشكل اكثر مصداقية وتساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات السليمة تقييم اداء المصرف	4.36	.995	0.228	0.000
3	الافصاح عن استحقاق الخصومات المطلوبة في توفير معلومات كافية لتقييم امكانية توفير السيولة في القطاع المصرفي	3.92	1.038	0.265	0.003
4	يتم بيان حجم المخاطر الائتمانية المصرفي والافصاح عنها بالنسبة للائتمان القائم في المصرف	4.56	.712	0.156	0.005
5	تعزيز الفهم والادراك الجيد للمعلومات المالية المرتبطة بالإفصاح المحاسبي	4.40	.764	0.174	0.02
6	يتم الافصاح عن القروض المصرفية المبنية على معلومات مالية غير منقوصة	4.32	.852	0.197	0.030
7	يتم الافصاح عن راس المال المصدر والاحتياطات الموزعة على حاملي حقوق الملكية من الشركاء في القوائم المالية للمصرف	4.04	1.020	0.252	0.001
8	إمداد اصحاب المنافع بالمعلومات الملائمة	4.25	0.878	0.207	0.00
9	يتم الافصاح عن أي قصور في الالتزام بمبدأ الافصاح	3.96	.935	0.236	0.002
10	الايضاح عن الاصول والالتزامات المشروطة في التقارير المالية للمصرف	4.08	.954	0.234	0.005
11	تضمين البيانات المالية المنشورة بأرقام مقارنة لعدة سنوات	4.04	1.020	0.252	0.003
12	يتم الافصاح عن كل فقرة من فقرات الايرادات والمصروفات الرئيسية في بيان الدخل	4.36	.995	0.228	0.005
	المتوسط العام	4.193	0.912	0.223	0.007

يتبين من خلال نتائج الجدول (5) بأن هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون العام للمحور الاول، إذ بلغ (4.193) مما يعني شيوع استخدام هذا البعد في المصارف المبحوثة ، وبانحراف معياري عام قدره (0.912)، ومعامل اختلاف قدره (0.223) معبراً عن تشتيت ضئيل في اجابات العينة ووزن مئوي بلغ (0.007) اذ" نجد الوسط الحسابي الموزون العام أكبر من الوسط الفرضي" (3)، وهذا يعني ان هذا المتغير (الافصاح المحاسبي) له اثر كبير على عملية اتخاذ القرار الاستثماري بالنسبة الى افراد العينة وفقاً لوجهة نظرهم الشخصية، ويعزى سبب ذلك الى ان اصحاب القرار يهتمون اهتمام بالغ بالمعلومات المفصح عنها عند اتخاذ أي قرار استثماري.

الجدول رقم (6) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف والاوزان النسبية لمتغير كفاءة القرارات المالية الاستثمارية"

	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الوزن النسبي
1	القرارات الاستثمارية الرشيدة تتطلب تمتع متخذيها بالخبرة والقراءة الصحيحة لما يصاحب هذا القرارات من مخاطر مستقبلية	4.48	.770	0.172	0.005
2	تعمل المؤسسات المصرفية من خلال اتخاذ القرارات الاستثمارية على التوافق الامثل بين احتياجاتها ومصادرها المالية لتحقيق ارباح على المدى الطويل	4.32	.988	0.229	0.000
3	الهدف الاستراتيجي من اتخاذ القرارات الاستثمارية هو تعظيم قيمة المصرف من خلال تحقيق ارباح على المدى الطويل	3.60	1.118	0.311	0.003
4	تخضع عملية تنفيذ القرارات الاستثمارية الى عملية المراقبة للتأكد من نجاحها وتصحيح الانحرافات التي قد تواجهها	4.36	.757	0.174	0.002
5	تعدد القرارات الاستثمارية يشترط بالضرورة تنوع وكفاية المعلومات المحاسبية المدرجة ضمن التقارير المالية لاتخاذ القرار الانسب	3.64	1.440	0.396	0.004
6	ايصال التقارير المالية في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات الاستثمارية يخدم مصالح مستخدميها	4.32	.988	0.229	0.000
7	تتسم المعلومات الواردة في القوائم المالية بالقدرة التنبؤية للأحداث والمخاطر المستقبلية يساعد في ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية	4.32	.988	0.229	0.005
8	الاعتماد على المعلومات الواردة في التقارير المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية يعكس مدى ملائمتها لمستخدميها	4.40	1.000	0.227	0.003
9	توحيد اساليب وطرق قياس المعلومات المدرجة ضمن التقارير المالية المعدة لاتخاذ القرارات الاستثمارية يساهم في ترشد هذا النوع من القرارات	4.72	.458	0.097	0.004
10	خلو التقارير المالية من التحيز يؤدي الى تحقيق المنفعة من اتخاذ القرارات الاستثمارية حسب ظروف مستخدميها	3.68	1.464	0.398	0.003
11	الاعتماد على المعلومات الواردة في التقارير المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية يبرر شفافيتها وتعبيرها الصادق عن واقع المصرف	4.24	1.200	0.283	0.003
12	الاعتماد على المعلومات الواردة في البيانات المالية في صناعة القرارات الاستثمارية يعكس مدى موثوقيتها لدى مستخدميها	4.24	1.012	0.239	0.004
	المتوسط العام	4.12	1.010	0.248	0.003

***المصدر : اعداد الباحث بالاستناد على نتائج الحاسوب**

ويتضح من خلال نتائج الجدول (6) بأن هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون العام للمحور الثاني، إذ بلغ (4.12) مما يعني شيوع استخدام هذا البعد في المصارف المبحوثة ، وبانحراف معياري عام قدره (1.010)، ومعامل اختلاف قدره (0.248) معبراً عن تشتيت ضئيل في اجابات العينة ووزن مئوي بلغ (0.003)اذ نجد "الوسط الحسابي الموزون العام أكبر من الوسط الفرضي" (3)، وهذا يعني ان التحفظ عن بعض المعلومات والبيانات المالية لها تاثير على كفاءة القرارات الاستثمارية بالنسبة الى افراد العينة وفقاً لوجهة نظرهم الشخصية، ويعزى سبب ذلك الى ان بعض المصارف مازالت تتحفظ عن بعض المعلومات المالية وعدم الافصاح عنها خوفا من المنافسة او الاسباب اخرى .

ثالثا / اختبار تأثير بمتغيرات ابعاد التدقيق الافصاح المحاسبي و كفاءة القرارات الاستثمارية

يلاحظ من خلال جدول رقم(7) تحقق اغلب الفرضيات التي تتعلق بعلاقة الاثر بين الافصاح المحاسبي وكفاءة القرارات الاستثمارية وعند مستوى دلالة معنوية (5%) كما موضحة ادناه. كما ويظهر ذلك من خلال قيمة (t) المحسوبة ومعنويتها كما في الجدول وقد تراوح قيمة استعمال (R^2) بين (7%–14%) حول تفسير (الافصاح المحاسبي وكفاءة القرارات الاستثمارية)

جدول رقم (7) يوضح الاثر بين الافصاح المحاسبي وكفاءة القرارات الاستثمارية لعينة البحث والتي قدرها 35 شخص

المتغير المستقل والمعتمد	معامل الانحدار B	قيمة t المحسوبه	Sig.	قيمه f المحسوبه	Sig.	معامل التفسير R^2
الافصاح المحاسبي	0.58*	3.27	0.00	6.15	0.00	7.60%
كفاءة القرارات المالية	0.75*	2.16	0.00	10.3	0.00	14.4%

*تعني معنويه 5% ** المصدر : اعداد الباحث وفقا لنتائج الحاسوب

وفي ضوء ما تقدم وعلى وفق النتائج الإحصائية أعلاه يتضح ان هنالك تأثير للمتغير المستقل والمتمثل بالإفصاح المحاسبي على المتغير التابع كفاءة القرارات الاستثمارية ، وقد كان تأثير المتغير المستقل وفق معامل التحديد تأثيرا قوي، وبالتالي وفق هذه المعطيات يتطلب من هذه المصرف ان تولي اهتماما متزايدا في عملية الافصاح المحاسبي حتى تكون لديها القدرة على اتخاذ قرارات استثمارية كفؤة وبالتالي تحصل على مركز تنافسي جيد في سوق الاعمال.

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

اولا :الاستنتاجات

من خلال الاطار النظري والعملي للبحث تم التوصل الى مجموعة استنتاجات كما يلي :

1- على الرغم من تعدد طرائق "الافصاح المحاسبي" في القوائم المالية وتقرير الادارة السنوي الا ان كلمة الفصل فيما يتعلق بصدق وعدالة القوائم المالية ترتبط بالامتثال للقواعد المحلية والمعايير الدولية وان مستوى الافصاح المناسب يتحدد من مجموعة عوامل ومتغيرات اهمها قوانين الضريبة وسوق العراق للأوراق المالية ومدى رغبة الادارة بالإفصاح

2- كلما زادت البيانات المالية والتقارير الخالية من التحفظ و التحيز لجهة دون غيرها، زادت فائدة فئة كبيرة من مستخدمو المعلومات المحاسبية لاتخاذ قرارات الاستثمار الفاعلة.

3- يساعد توفر المعلومات المالية ذات الجودة العالية في إنشاء البيانات المالية والتدفقات النقدية المستقبلية للنشاط الاستثمار على مستوى المنظمة، مما يساعد المستثمرين على الخروج بقرارات استثمارية بناءً على مبادئ محاسبية مقبولة.

4- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين الافصاح المحاسبي والقرارات الاستثمارية عند مستوى المعنوية،0.05= α وهذا ما ينفي صحة الافتراض القائل "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية" بين الافصاح المحاسبي وكفاءة القرارات الاستثمارية عند مستوى المعنوية0.05=α .

5- هنالك علاقة طردية بين مستوى الافصاح المحاسبي و كفاءة القرارات الاستثمارية اي كلما افصح المصرف عن معلوماته المالية كلما تمكن اصحاب القرارات باتخاذ قرارات كفؤة.

ثانياً: التوصيات

1- يتوجب على "سوق العراق للأوراق المالية" التوسيع في قواعد الافصاح بما يتلاءم مع شروط السوق العالمية للتقليل من حالة لا تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين, وبين المستثمرين بعضهم البعض, بما يعودا على المستثمرين باتخاذ قرارات رشيدة.

2- ضرورة تسهيل وتوفير الحوافز الملائمة من طرف الحكومة وازالة العقبات التي تعرقل نمو الاستثمارات وتوفير مناخها السليم.

3- الزام المصارف بنشر قوائمها بصفة منتظمة وصادقة تعبر عن المركز المالي الحقيقي لها، وعدم التلاعب بالأرقام للرفع من درجة الإفصاح لاتخاذ مختلف القرارات.

4- على المصارف ان تحرص على أن تكون المعلومات المالية تتميز بخصائص نوعية، هذا ما يساهم في تسهيل عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

Conflict of interests.

There are non-conflicts of interest.

المصادر

[1] معتز برهان ,اثر الافصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الازمة المالية في القطاع المصرفي ,رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاعمال قسم المحاسبة جامعة الشرق الاوسط ,الاردن ,2010.

[2] سليم بن رحمون و مفيدة يحياوي ,اثر الافصاح المحاسبي على جودة القرارات الاستثمارية ,رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية جامعة بسكرة الجزائر ,2019.

[3] رولا كاسر لايقة، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار، رسالة ماجستير في محاسبة المصرفية غير منشورة، 1جامعة تشرين، سوريا، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة،2008.

[4] محمد أبو نصر، معايير المحاسبية والإبداع المالي الدولية الجوانب النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، عمان، 2008.

[5] Kanakriyah ,R. Voluntary Disclosure And Its Effect On The Quality Of Accounting Information According To Users' Perspective In Jordan. American Journal Of Business, Economics And Management. Vol. 4, No. 6, 2016

[6] Wangari, N. M. The effect of voluntary disclosure on the financial performance of commercial banks in Kenya. Unpublished master's research project submitted to the University of Nairobi(2014)

[7] الخطيب، خالد، الافصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الفلسطينية في ظل المعيار المحاسبي الدولي الاول، مجلة جامعة دمشق المجلد الثامن العدد الثاني، 2002.

[8] ناصر ,طالب شريف و جاسم, سنان رحيم ,مدى الافصاح في التقارير المالية لتطبيق المعيار الدولي رقم 1 للشركات الصناعية الاردنية ,مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ,المجلد 11 للعدد 26 في عام 2019.

[9] الدوري ,اسراء علي ,دور الافصاح في تقويم السياسيات الانتمائية ,دبلوم عالي معادل للماجستير جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية 2012.

[10] الخطيب سمير ,قياس وادارة المخاطر بالبنوك ,منشأة المعارف الاسكندرية ,2005.

[11] مطر ,محمد عطية , التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والافصاح ط1 دار وائل للنشر والتوزيع عمان الاردن 2004.

[12] زيود واخرون دور الافصاح المحاسبي في سوق الاوراق المالية في ترشيد قرارات الاستثمار ,مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ,سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 29,العدد 1 2007.

[13] القريشي محمد صالح تركي ,القياس والافصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية 2011.

[14] Belkaoui, Ahmed, Accounting Theory, 4th Ed, Thomson Learning : USA (2000)

[15] سالم, شاهين عكاب, المخاطر المالية وانواعها وكيفية تجنبها ,دار المورد للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الاولى دمشق سوريا 2010.]

[16] Staden, Chris Van, The Value Added Statement: Bastion of Social Reporting or Dinosaur of Financial Reporting, Social Science Electronic publishing Inc, New York, 31march. (2004) http://ssrn.com.

[17] خالد جمال ,معايير التقارير المالية الدولية 2007 ,الطبعة الاولى ,اثراء للنشر والتوزيع ,الاردن 2008.

[18] نزيهة جدة ,تحسين القرارات الاستثمارية باستخدام جودة المعلومات المالية ,رسالة ماجستير مقدمة الى قسم ادارة الاعمال ,كلية العلوم الاقتصادية التجارية ,جامعة البويرة الجزائر 2019.

[19] منير شاكر ومحمد واخرون ,التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ,الطبعة الثانية ,دار وائل للنشر والتوزيع ,الاردن 2005.

[20] حمد العماري ,طبيعة واهمية نظام المعلومات المحاسبية ,مجلة العلوم الانسانية ,العدد الاول ,قسم التسيير ,جامعة بسكرة ,2001.

[21] الغالي إبراهيم، اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الاسلامية: أمن خل معامل خصم في ظل الضوابط الشرعية –دراسة حالة بنك البركة الجزائر ، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013.

[22] أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، مصر، ،2008.

[23] حنان ناصري ,استخدام الموازنات الراسمالية في اتخاذ القرار الاستثماري ,رسالة ماجستير في اختصاص المحاسبة والمالية مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ,جامعة ام البواقي ,الجزائر .2016.

[24] نواف كنعان ,اتخاذ القرارات الادارية بين النظرية والتطبيق ,الطبعة الاولى دار الثقافة للنشر والتوزيع ,عمان ,2007.